



دراسات أكاديمية

سلسلة يصدرها المجلس في مجال
تطوير الدراسات العليا ودعم البحث العلمي
وبناء القدرات

الدراسة الثانية

استراتيجية تدويل التعليم العالي
"التوجهات والسياسات ونتائج التطبيق
على المستويين الإقليمي والعالمي"

اعداد

أ.د/ معتز خورشيد
مدير المجلس العربي
للداسات العليا والبحث العلمي

(اكتوبر ٢٠١٣)

تقديم

استكمالاً للدور المنوط بتحقيقه بالمجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي – كأحد المؤسسات العلمية لاتحاد الجامعات العربية – الرامى الى دعم الدراسات العليا وتطوير البحث العلمي وتنمية قدرات اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث العربية.

ولتحقيق استدامة التواصل بين المجلس والمجتمع الأكاديمي بالجامعات العربية من جهة، ومجتمع المهتمين بقضايا التعليم العالى والبحث العلمى العربى من جهة أخرى، فقد رأت ادارة المجلس ان تصدر سلسلة من الدراسات الأكاديمية والبحثية تركز على ما يتم تحقيقه تباعا من أنشطة علمية ينجزها المجلس في اطار خطته الخمسية (٢٠١٣ - ٢٠١٧) والتي ترجمت الرؤية الاستراتيجية للمجلس في العصر المعرفي بالألفية الثالثة الي برامج تنفيذية ومشاريع ذات اطر زمنية محددة، ذلك بالاضافة الى الدراسات الأكاديمية والعلمية التى تقدم من أعضاء الهيئة العلمية بالجامعات ومراكز البحوث العربية.

ونأمل من وراء نشر هذه المتوالية البحثية ان نضيف لبنة الي صرح التعليم العالى والبحث العلمي وان تصل الرؤي والأفكار المتضمنة بها الى كافة الأطراف المعنية بتطوير وتحديث منظومة البحث العلمي والدراسات العليا وتنمية القدرات بالجامعات العربية.

والله من وراء القصد..

وهو الهادي الي سواء السبيل.....

أ.د/ معتز خورشيد
مدير المجلس العربى
لدراسات العليا والبحث العلمى

قواعد نشر الدراسات بالسلسلة

- ١- ان تمثل الدراسة إضافة علمية، نظرية او تطبيقية، في مجال تطوير الدراسات العليا ودعم البحث العلمي وتنمية القدرات.
- ٢- الا تكون الدراسة قد سبق نشرها، ويرجي الاقرار بذلك ضمن خطاب توجيه الدراسة، ويمكن قبول الدراسات السابق تقديمها في مؤتمرات علمية
- ٣- الا تتجاوز الدراسة ٣٠ صفحة بحجم (الكوارتو، مسافة ونصف) شاملا المراجع والملاحق.
- ٤- ان تعتمد الاصول العلمية المتعارف عليها في اعداد ونشر الدراسات والتقارير العلمية بما في ذلك التقديم للدراسة وتعريف اهدافها والمنهجية المتبعة، والتوثيق الكامل للمراجع والجداول، وإدراج خاتمة تتضمن خلاصة ما توصلت اليه الدراسة، على ان تتضمن في بدايتها قائمة المحتويات.
- ٥- يشار الي المراجع في متن الدراسة، وفق القواعد العلمية المتبعة للنشر، ويشار الي جميع الجداول بأرقام متتالية، ويحبذ فصلها في ملحق المقال او في صفحات مستقلة.
- ٦- يجري النشر اساساً باللغة العربية، ويجوز نشر دراسات باللغة الانجليزية في حالة تعذر كتابتها باللغة العربية، ويرسل في كل الاحوال مع الدراسة ملخص لايتجاوز (١٥٠) مائة وخمسون كلمة باللغتين العربية والانجليزية، وفي حالة نشر الدراسة باللغة الانجليزية يرسل الملخص باللغة العربية فقط.
- ٧- يشار في خطاب توجيه الدراسة الي الصفة الحالية لمعد الدراسة.
- ٨- تخضع الدراسة للمراجعة والتقييم من قبل رئاسة ومستشاري التحرير أو محكمين يتم اختيارهم من أعضاء هيئة التدريس والباحثين بالجامعات العربية.

المحتويات

١	مقدمة عن تدويل التعليم العالى	أولاً:
٢	مناخ التعليم العالى بالألفية الثالثة	ثانياً:
٥	تدويل التعليم العالى والعولمة	ثالثاً:
٩	سياسات وبرامج التدويل	رابعاً:
١١	التحليل الاحصائى لنتائج تطبيق التدويل (٢٠٠٩)	خامساً:
٢١	ملخص نتائج البحوث الاحصائية للأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٥)	سادساً:
٢٢	التدويل وحجم الجامعات	سابعاً:
٢٣	استراتيجية التدويل بجامعة القاهرة	ثامناً:
٢٩	الخلاصة	تاسعاً:
٣٦	المراجع	عاشراً:

أولاً: مقدمة عن تدويل التعليم العالي

يُعد تدويل التعليم العالي عملية ديناميكية متعددة الأبعاد والمتغيرات. إذ تتغير أو تتباين أساليب تعريفه وسياساته وبرامج تطبيقه من دولة إلى أخرى ومن منظومة تعليمية إلى أخرى. بل تختلف استراتيجيات التدويل - في بعض الأحيان- بين جامعات دولة واحدة وبين أقسام الجامعة الواحدة.

وبرغم تعدد التعريفات الخاصة بتدويل التعليم العالي والبحث العلمي من خبراء التربية والتعليم، فإن التعريف المعتمد من "الاتحاد الدولي للجامعات" - الذي أرتكز أساساً على الخبرة المتراكمة من الدراسات والبحوث التحليلية والأحصائية التي قام بها منذ بداية الألفية الثالثة - يُعد الأكثر استخداماً من قبل خبراء التعليم العالي وقياداته. ويُعرف تدويل التعليم العالي - بناءً على ما سبق - بأنه "عملية تسعى إلى إضفاء بُعد دولي متعدد الثقافات على الأهداف والمهام التدريسية والبحثية والخدمية المجتمعية للجامعة، وعلى طبيعة وقدرة وجدارة الخريج الجامعي" (Knight 2008).

ويؤكد هذا التعريف أن التدويل لا يتمثل في مجموعة من الأنشطة غير المترابطة، بل في عملية ديناميكية متكاملة ومتعددة الأبعاد تهدف إلى الارتقاء بقدرات المنظومة التعليمية والبحثية بالجامعة وتنمية مواردها وتحسين جودة مخرجاتها. والجدير بالذكر، أن استراتيجية التدويل ليست هدفاً في حد ذاتها، بل تُمثل مورداً هاماً لتنمية وتطوير التعليم العالي للمساهمة في جعله مواكباً للمعايير الأكاديمية القياسية من ناحية، ولدعم انفتاحه وتفاعله مع البيئة العالمية للتعليم العالي بالألفية الثالثة من ناحية أخرى. وقد أصبح من السهولة بمكان - في الوقت الراهن - اعتبار التدويل مطلباً أساسياً لتحقيق جودة التعليم ومن ثم فهو يُعد أحد الأدوات الرئيسية لإصلاحه وإعادة هيكلته (خورشيد 2002a).

ومن حيث المبدأ، يمكن تقسيم أنشطة التدويل - بشكل عام - إلى أنشطة تتطلب الانتقال خارج الحدود الوطنية للمؤسسة التعليمية وأخرى تتم في حدود الحرم الجامعي (أو في دولة المقر). وبرغم وجود تداخل بين هذين النوعين من أنشطة التدويل، فإن التفرقة بينهما تقيّد في وضع السياسات البديلة وتقدير تكلفتها تنفيذها (Knight 2008).

وإذا عُدنا الى الأصول، فإن ظاهرة التدويل ليست جديدة على الجامعات. فإن "الجامعة" من حيث تعريفها الأساسي ومن حيث دورها التنويرى والمعرفى، تُعد مؤسسة ديناميكية متعددة المهام لا تقف عند حدود جغرافية واحدة، بل ينتشر نشاطها العلمى والبحثى عبر الحدود. ويتضح ذلك من انتقال الطلاب - منذ وقت طويل - عبر الحدود للحصول على المقررات أو البرامج الأكاديمية الأكثر ملائمة لمتطلبات المجتمع والمحقة لأعلى جودة ممكنة. ومن ناحية اخرى، يقوم الباحثون من دول مختلفة - عبر عقود سابقة - ببحوث علمية مشتركة فى معظم المجالات العلمية. بيد أن محور اهتمام راسم السياسات التعليمية فى مجال التدويل قد تزايد بشكل كبير فى سياق الطفرة الكمية فى أعداد طلاب التعليم العالى بالألفية الثالثة، وكنيجة لتعاظم مستويات المنافسة بين مؤسسات التعليم العالى وخريجها فى ظل عولمة الأسواق الاقتصادية وكوكبة النظم الاجتماعية والسياسية (خورشيد 2002b).

وتوضح مؤشرات التعليم العالى على المستوى العالمى، أن الرؤية والرسالة والخطة الاستراتيجية لمعظم الجامعات تتضمن البُعد الدولى أو التدويل اما لتحسين جودة العملية التعليمية والبحثية أو لتعظيم القدرة التنافسية على المستوى الدولى أو لزيادة قدرات الخريج للتواءم مع متطلبات عصر العلم والمعرفة. ومن هذا المنطلق تزايد الاهتمام بتدويل التعليم العالى والبحث العلمى فى الآونة الأخيرة بشكل كبير. وتفيد المؤشرات الاحصائية أن معظم الجامعات - فى الوقت الراهن - لديها روابط واتصال مع مؤسسات تعليم عال عبر الحدود سواءاً كان ذلك من خلال مشروعات البحث العلمى المشتركة أو البرامج الأكاديمية المزدوجة أو المشاركة فى اتحادات وشبكات الجامعات الاقليمية والدولية (IAU 2010).

ثانياً: مناخ التعليم العالى بالألفية الثالثة

يواكب تبنى العديد من جامعات العالم لاستراتيجية تدويل منظومتها التعليمية والبحثية تطورات غير مسبوقة فى مناخ التعليم العالى وأنماطه وهياكله المؤسسية وبرامجه الأكاديمية وأساليب حوكمته بالألفية الثالثة. إذ يشهد العالم نمواً كبيراً فى مؤسسات التعليم العالى وفى معدلات الطلب على خدماته بالتوازي مع تعاظم التوجه الى تدويل أنشطته ومهامه. وبالطبع فإن التطورات الحديثة فى مجال التعليم العالى والبحث العلمى الجامعى تمثل السياق العام الذى يتم من خلاله تطبيق استراتيجية العولمة. ويمكن فى هذا

الصدد رصد أهم هذه التغييرات كمدخل منطقي لمناقشة استراتيجيات التدويل وذلك على النحو التالي: (خورشيد b ٢٠١٢).

١- تشهد منظومة التعليم العالي نمواً كبيراً في أعداد الطلاب بما اصطلح على تسميته بظاهرة "الطفرة الكمية" في التعليم العالي (Massification of Higher Education). إذ تُشير الإحصاءات إلى أن أعداد طلاب المرحلة التعليمية الثالثة قد تزايدت بمعدل ٥٠% خلال الفترة من عام (٢٠٠٠) إلى عام (٢٠٠٧) لتصل إلى نحو (١٥٢) مليون طالب، ومن المتوقع استمرار هذا التزايد الكمي حتى منتصف الألفية الثالثة وفق تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو). وبرغم هذا التزايد العددي فقد تنامت الضغوط على مؤسسات التعليم العالي الوطنية لإعداد خريج قادر على العمل في إطار دولي وفق معطيات العولمة ومجتمعات العلم والمعرفة. وقد ساهم ذلك في زيادة تعقيد أسلوب تخطيط وإدارة العملية التعليمية والبحثية من ناحية، وتنامي تكلفتها ومتطلبات تمويلها من ناحية أخرى.

٢- ظهور مقدمين جُدد للخدمات التعليمية مثل الشركات الخاصة ومؤسسات المجتمع المدني (غير الهادفة للربح) والشركات متعددة الجنسيات، التي تقدم برامج تعليمية عبر الحدود. وتشير المؤشرات الإحصائية بتقارير منظمة اليونسكو أن المؤسسات التعليمية الخاصة تحصد نحو (٣٠%) من إجمالي عدد الملتحقين بالتعليم العالي على المستوى العالمي في الوقت الراهن. ويتركز هذا التزايد في دور القطاع الخاص في دول مثل البرازيل وشيلي بالإضافة إلى العديد من دول أفريقيا.

٣- تحقق تنوع غير مسبوق في أنماط وأساليب التدريس مثل منهجيات التعلم المستقل أو الذاتي والتعلم بالتجربة والتعلم من خلال حالات تطبيقية والتعلم في إطار حل المشاكل واتخاذ القرار والتعلم باستخدام أساليب المحاكاة كبديل لأسلوب التعليم التقليدي وجهاً لوجه. وقد تزامن مع هذا التنوع في أساليب التدريس والتعلم، تنامي الحاجة إلى برامج التعليم المستمر والتعلم مدى الحياة وتعليم الكبار - كأحد متطلبات العصر المعرفي - ومن ثم تزايد الطلب على مراكز التعليم المفتوح لمعظم الشرائح العمرية للسكان (UNESCO 2002b).

٤- تعاضم اتاحة واستخدام تقنيات المعلومات والاتصال – برغم عدم تساوى توزيعها على أقاليم وأقطار العالم – بما ساهم فى استخدام تكنولوجيات حديثة فى التعليم – مثل التعلم الالكترونى والتعليم عن بُعد والجامعات الافتراضية – وعدم الحاجة الى تواجد الطلاب بشكل دائم داخل المؤسسة التعليمية. ومن ثم فقد تزايد عدد الجامعات الالكترونية ومراكز التعليم المفتوح واتساع نطاق استخدام الموارد التعليمية المتاحة على الشبكة العنكبوتية. وقد ساهمت هذه التطورات التكنولوجية مجتمعة فى زيادة الطاقات الاستيعابية للتعليم واستدامتها فى الدول النامية التى تتسم بمجتمعاتها الشبابية.

٥- تزايد التركيز على الحراك الأكاديمي للطلاب عبر الحدود وبين الدول من خلال التعاون الاقليمي. وتمثل "عملية بولونيا" (Bologna Process) التى تسعى الى اعادة صياغة الهياكل المؤسسية التعليمية فى أوروبا وتطوير الأدوات الداعمة لتعزيز التكامل والاعتراف والتبادل الأكاديمي على مستوى الاتحاد الأوروبى ومنطقة البحر الأبيض المتوسط - أحد دعائم هذا التوجه للحراك الأكاديمي. بالمثل تساهم المنطقة التعليمية الموحدة بقارة أمريكا اللاتينية والكاريبي (ENLACES) لدعم التعاون المؤسسى والحراك الأكاديمي وتدويل التعليم العالى فى تأكيد هذا التوجه. وتفيد المؤشرات التحليلية – فى هذا الصدد – الى تزايد مستمر فى حركة طلاب المرحلة التعليمية الثالثة عبر الحدود لتصل الى نحو (٢,٨) مليون طالب فى عام ٢٠٠٧، أى بزيادة تقدر بنحو (٥٣%) عن عام ١٩٩٩. ومن المتوقع أن يتزايد عدد الطلاب الدارسين خارج الوطن (أو طلاب البعثات والمنح التعليمية) مستقبلاً.

٦- وجود توقعات راسخة بمزيد من الشفافية فى نظم التعليم العالى، وتعاضم الطلب على آليات للاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة وتنوع كبير فى الكفاءات والشهادات العلمية الأكاديمية والمهنية، على حد سواء.

٧- تنامى التوجه نحو العلوم البيئية والتطبيقات العلمية متعددة التخصصات والتزاوج بين المجالات البحثية فى اطار دور أكثر أهمية للبحث العلمى الجامعى ودعمه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ويتطلب هذا التوجه وجود مدارس للدراسات العليا والبحوث بالجامعات ونظم أكاديمية متطورة لتخطيطه وادارته وتنظيمه.

٨- ظهور مؤسسات تعليم عال غير جامعية مثل المعاهد والكليات التكنولوجية والمعاهد المهنية المتوسطة وكليات التعليم الأهلية ومعاهد التدريب وإعادة التأهيل.

ثالثاً: تدويل التعليم العالى والعولمة

يُثار فى أدبيات التعليم العالى - بشكل دائم - مدى الارتباط أو التداخل بين ظاهرة العولمة واستراتيجية التدويل. ومن الصعوبة بمكان عدم الأخذ فى الاعتبار بالعلاقة بين تدويل التعليم وعولمته عند صياغة الخطط الاستراتيجية للجامعات. وحيث أن اقتصاديات الدول وأسواق العمل بها تتأثر فى الألفية الثالثة بالعولمة واتفاقيات الجات، وتعتمد - فى نفس الوقت - على القفزة غير المسبوقة فى تقنية المعلومات والاتصالات فى اطار اقتصاديات المعرفة، فإنه يكون من الطبيعى أن تتفاعل منظومة التعليم العالى والبحث العلمى مع ظاهرة العولمة.

ومن حيث المبدأ، تتركز انعكاسات عصر العلم والمعرفة وثورة المعلومات والاتصالات ويتنامى تأثيرها فى مجال العلم والتكنولوجيا، من خلال توجيهين عالميين رئيسيين - يُنتظر أن يؤثر فى المسار المستقبلى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومستوى رفاهية الانسان - وهما عولمة التعليم العالى والبحث العلمى وتدويل أنشطتهما.

وتُعد العولمة (أو الكوكبية) توجهاً عالمياً يتمثل فى حرية انتقال الأفكار والسلع والخدمات والأفراد وتقلص المسافات عبر الحدود وبين القارات. وقد ساهم فى شيوع هذا التوجه اتفاقيات التجارة الدولية (جات) لتحرير تبادل السلع والخدمات. وحيث انه يمكن اعتبار التعليم العالى والبحث العلمى - من وجهة النظر الاقتصادية - من الخدمات التى تقدمها المؤسسات التعليمية والبحثية (عرض الخدمة التعليمية والبحثية) الى المجتمع بقطاعاته المختلفة (الطلب على الخدمات التعليمية والبحثية)، فإنه من المتوقع تأثرهما - بشكل مباشر - بهذا التوجه فى ظل الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS) (أدريانا 2011). أى أن ظاهرة العولمة ستساهم فى إلغاء القيود على حركة العلماء والمؤسسات التعليمية والبحثية والبرامج التكنولوجية ومشروعات التطوير عبر الحدود، بهدف تحقيق التكامل والتشابك فى أسواق البحث العلمى والتعليم العالى على الصعيد العالمى. ومن هنا فإنه يمكن النظر الى العولمة

بوصفها عملية ترتبط بالتوسع في أسواق الخدمات التعليمية وباقتصاديات البحث العلمى. ولسوف يوكل الى كل دولة وضع القواعد والآليات التى ستسمح لها بحماية إنتاجها الفكرى والبحثى وتعظيم الاستفادة من توسع الاسواق التعليمية والبحثية - عند التفاوض مع منظمة التجارة العالمية (WTO) - فيما يخص الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات (GATS)، وشقها الخاص بخدمات التعليم العالى والبحث والتطوير (UNESCO 2012a).

ويُعرف تدويل التعليم العالى والبحث العلمى بالتوجه الذى يسعى الى: "إضفاء بُعد دولى - أو بُعد متعدد الثقافات - على أنشطة التعليم والبحوث والتطوير كافة، بهدف الارتقاء بكفاءة البرامج الأكاديمية والبحثية وتعزيز قدرات العلم والتكنولوجيا". وتختلف عملية التدويل عن ظاهرة العولمة فى كونها توجهاً استراتيجياً يتعين على الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية تبنيه ورسم السياسات الرامية الى تحقيق أهدافه. وحتى يمكن التفرقة بين ظاهرتى العولمة والتدويل، فقد ذهب بعض خبراء التعليم والبحث العلمى بمنظمة اليونسكو الى تسميته "بالتدويل غير الهادف للربح" (Knight 2008)

وقد تبنت منظمة اليونسكو استراتيجية تدويل التعليم العالى والبحث العلمى منذ حقبة التسعينات من القرن الماضى، حينما أقرت مبدأ التدويل كوسيلة للارتقاء بالعملية التعليمية والبحثية من خلال إضفاء بُعد دولى متعدد الثقافات على جميع جوانبها وأنشطتها. كما حثت الجامعات والمراكز البحثية على إعادة هيكلة أنشطتها لمواكبة التوجه نحو التدويل. وأخيراً فقد أقرت المنظمة الدولية مبدأ التدويل بوصفه أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالى والبحث العلمى(UNESCO2003).

ويخضع التعليم العالى والبحث الجامعى فى جميع انحاء العالم - فى الوقت الراهن - لعملية تدويل على نطاق غير مسبوق وبمعدلات سريعة. ويتعين على الحكومات ومؤسسات التعليم فى كافة أرجاء العالم أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد وفق أبعاده المتعددة.

وتوضح نتائج الدراسات فى مجال التعليم العالى عدد من النقاط التحليلية تتلخص فى الآتى:

١- وجود توسع غير مسبوق فى تبنى جامعات الدول - المتقدمة والنامية على حد سواء - لإستراتيجية تدويل التعليم العالى والبحث العلمى منذ بداية الألفية الثالثة.

٢- وجود تنوع فى أشكال التدويل وأساليبه بالجامعات، وتباين فى الأهمية النسبية لهذه الأشكال البديلة للتدويل.

٣- أن دعم التعاون التعليمى والبحثى على المستوى الدولى يعتبر من أهم وسائل التدويل التى ترغب جامعات الدول النامية فى تطبيقها.

فى عالم جديد - يتسم بالعولمة - ويرتبط فيه قطاع الأعمال والمؤسسات الانتاجية والخدمية بشكل كبير، ويزداد فيه حراك الأفراد والمنتجات والخدمات عبر الحدود الجغرافية بما يشكل منظومة عالمية ذات خصائص مغايرة، كان على قطاع التعليم العالى - بطلابه وأعضاء هيئة تدريسيه وباحثيه وقياداته - ان يكون أكثر حداثة ومواءمة لهذه الخصائص الحديثة. كما يتعين على خريج التعليم العالى أن يكتسب المهارات والجدارات التى تتطلبها العولمة (أو الكوكبة) مع الاعتراف بأن هذا الطلب العالمى قد يكون له جوانبه الموجبة أوانعكاساته السالبة التى يجب التفاعل معها. أى أن مؤسسات التعليم العالى من المطلوب أن تُكسب خريجها المهارات الأكاديمية والمهنية واللغوية والثقافية والاجتماعية التى تتطلبها أسواق العمل الحديثة فى عصر العولمة. ومن المؤكد أن العلاقة بين تدويل وعولمة التعليم العالى تزداد درجة تعقيدها بوجه خاص فى سياق اقتصاد المعرفة (IAU 2010).

ويمكن تفسير العلاقة التبادلية بين ظاهرة العولمة واستراتيجية التدويل والتشابكات بينهما من خلال مراجعة وتقييم الخصائص المغايرة لمنظومة التعليم العالى فى عصر المعرفة بالألفية الثالثة، والتى تتلخص فى الآتى:

١- نتج عن تزايد حراك الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والبرامج الأكاديمية عبر الحدود بفعل مناخ العولمة والثورة المعرفية زيادة فى درجة المنافسة بين مؤسسات التعليم العالى وخريجها، كما تشهد الألفية الثالثة تنامياً لمعدلات الطلب على خدمات التعليم العالى وتزايد الضغوط على مؤسسات التعليم الوطنية لإعداد خريج قادر على العمل فى اطار دولى يتواءم مع توسع وعولمة أسواق العمل. وبغية المواءمة والتفاعل مع هذا المناخ التعليمى المغاير، اتجهت الجامعات الوطنية الى صياغة استراتيجيات

أكثر مرونة وانفتاحاً على العالم الخارجى لتدويل التعليم العالى والبحث العلمى.

٢- فى ظل اتساع نطاق مناخ العولمة، ظهر مقدمون جدد لخدمات التعليم العالى مثل القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى الى جانب القطاع الحكومى. وقد ساهمت الشركات متعددة الجنسيات - على وجه الخصوص - فى تقديم البرامج الجامعية الأكاديمية عبر الحدود. وهو الأمر الذى يتطلب إعادة هيكلة الأنشطة الجامعية نحو تبنى استراتيجية لتدويل التعليم العالى والبحث العلمى بها.

٣- ساهمت الطفرة غير المسبوقة فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتوسع فى استخدام الشبكة العنكبوتية للبيانات - كأحد أدوات الارتباط بين الأفراد والدول والأسواق والسلع والخدمات عبر الحدود - فى ضرورة صياغة توجهات أكثر حداثة لتعزيز قدرات الجامعات للتفاعل مع هذه التغيرات فى إطار استراتيجية للتدويل.

٤- ساهم مناخ العولمة والانتقال الى مجتمعات المعرفة والحداثة فى الحاجة الى إيجاد بدائل لأسلوب التعلم وجهها لوجه تتناغم مع المناخ الجديد من خلال الاتجاه نحو زيادة الوزن النسبى للتعلم الذاتى أو المستقل واستخدام أنماط تدريسية جديدة مثل التعلم الإلكتروني والتعلم من خلال حالات تطبيقية والتعلم بالمحاكاة أو بالتجربة. وبالطبع فإن هذا السياق الجديد يتطلب إعادة صياغة الخطط الاستراتيجية للجامعات فى اتجاه تدويل أنشطتها ومهامها فى مجالات التعليم والتدريس والبحث العلمى وخدمة المجتمع.

٥- أدى تزايد الضغوط على مؤسسات التعليم العالى العامة الى تنويع مصادر تمويلها بغية تحقيق الاستدامة المالية فى ظل تراجع الدور الحكومى فى هذا الشأن، كما ساهمت زيادة الطلب على الاستثمار فى قطاع التعليم العالى - لمواجهة الارتفاع فى تكلفة العملية التعليمية وفى متطلبات البحث العلمى الجامعى - فى ضرورة تكثيف التعاون بين المؤسسات التعليمية والجامعات ليس فقط على المستوى الوطنى بل أيضا عبر الحدود والقارات، وهو ما يتطلب صياغة استراتيجية للتدويل.

بناء على ما سبق، تتضح العلاقة التفاعلية بين العولمة والتدويل في مجال التعليم العالى. إذ أن العولمة (أو الكوكبة) والثورة المعرفية المرتكزة على تقنيات المعلومات والاتصالات تمثل الخصائص الرئيسية لمناخ الألفية الثالثة، فى حين أن "تدويل" التعليم العالى والبحث العلمى يمثل توجهها استراتيجيا وحزمة مكتملة من السياسات للتفاعل مع المناخ التعليمى والثقافى الجديد من ناحية، ووسيلة أو أداة لتطوير منظومة التعليم وتعزيز قدراتها من ناحية أخرى.

وفى ظل التطورات الراهنة فى مجالات العولمة والتدويل والاقتصاد المعرفى، يصعب النظر الى التعليم العالى من منطلق وطنى فقط، إذ أن التغيرات الديناميكية على المستويين الإقليمى والعالمى تساهم فى هيكلة وتطور نظم التعليم العالى فى معظم أجزاء الكون.

رابعاً: سياسات وبرامج التدويل

تتضمن استراتيجية التدويل عدد من السياسات والاجراءات التى يمكن تطبيقها على منظومة التعليم العالى العربية منها على سبيل المثال ما يلى (خورشيد ٢٠١٠)

- ادماج القدرة على التدويل فى البيانات المتعلقة بمواصفات الخريج المتوقعة واعتماده كأحد المعايير الأكاديمية لتقييم المؤسسات التعليمية.
- اعداد برامج توأمة مؤسسية بغرض تبادل الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومنح الدرجات العلمية المشتركة.
- المشاركة فى التجمعات الجامعية الاقليمية والدولية وشبكات الجامعات البحثية المتخصصة.
- تشجيع زيارة أعضاء هيئة التدريس للمعامل والمراكز البحثية المتطورة والاطلاع على التطورات الحديثة فى النظم والبرامج الاكاديمية.
- التوسع فى المشروعات البحثية وبرامج الدراسات العليا المشتركة.
- المشاركة فى شبكات المعلومات والمعاهد البحثية الافتراضية على المستوى العالمى.

- انشاء مراكز للتميز البحثى ذات مستوى عالمى من حيث جودة المدخلات والمخرجات البحثية.
- التشجيع على تعلم لغة ثانية وثالثة فى كافة أرجاء نظام التعليم واعتماد اللغات الأجنبية كجزء من المقررات الدراسية.
- تقديم الدعم المالى والعينى لطلاب مرحلة الليسانس والبكالوريوس لقضاء فترة دراسية بالخارج.
- تشجيع الحراك الأكاديمى للطلاب سواءاً للدراسة بالخارج أو للتدريب الصيفى أو اعداد الرسائل العلمية المشتركة بين الجامعات أو قضاء فصل دراسى فى أحد الجامعات الأجنبية.
- تشجيع ودعم أعضاء هيئة التدريس والباحثين لتنوع ثقافتهم التعليمية والبحثية من خلال العمل جزء من الوقت فى الجامعات الأجنبية ومراكز التميز البحثى والابتكار التقنى.
- دعم اعداد برامج دراسية ومقررات تعليمية متوائمة مع التوجهات العالمية فى هذا المجال.
- تشجيع الزيارات المتبادلة بين الجامعات على المستويين الاقليمى والعالمى لدعم التوجه نحو التدويل.
- اتخاذ السياسات والتدابير التى من شأنها جعل الجامعة مركزاً لجذب الطلاب على المستوى العالمى للدراسة واعداد الرسائل العلمية.
- تقديم برامج أكاديمية وانشاء فروع للجامعة بالخارج لتقديم خدمات التعليم وجهاً لوجه.
- تقديم مقررات دراسية وبرامج تعليمية من خلال تقنيات التعلم عن بُعد والتعليم الالىكترونى.
- المشاركة فى المشروعات العالمية لبناء وتنمية القدرات فى مجالات تخصص الجامعة.
- تقديم برامج أجنبية فى المؤسسة التعليمية بالتنسيق مع الجامعات الأجنبية.

وفي اطار التوجهات العامة السابقة يمكن لكل جامعة أن تقوم بصياغة استراتيجية للتدويل بالأخذ في الاعتبار بالسمات المميزة للجامعة وطبيعتها الخاصة وتوجهاتها وأهدافها العامة وفق خططها الاستراتيجية. أى أن صياغة استراتيجيات التدويل وسياساته وخططه التنفيذية، تعتمد من ناحية على خصائص الجامعة مثل حجمها (مقاساً بعدد طلابها) وما تقدمه من برامج أكاديمية (أى برامج فى مجال العلوم أو الآداب أو متعددة التخصصات العلمية) وما تملكه من امكانات بحثية وخدمية مجتمعية (تقاس بما لديها من معامل وأجهزة علمية فى مجالات البحث والتطوير وما تقدمه من خدمات للمجتمع) وما قامت ببنائه من مدارس للدراسات العليا والبحوث. وتعتمد استراتيجية التدويل بالجامعة - من ناحية أخرى - على معطيات خططها الاستراتيجية وما تتضمنه من توجهات أكاديمية وبحثية وخدمية مجتمعية وجهود تنويرية للتنمية الثقافية. ونقصد بذلك أن الجامعات ذات التوجه البحثى - على سبيل المثال - تختلف عن الجامعات ذات الاهتمام بالتميز التربوى والتمايز التعليمى من حيث اختياراتها لسياسات تنفيذ استراتيجية التدويل.

خامساً: التحليل الاحصائى لنتائج تطبيق التدويل:

منذ بداية الألفية الثالثة يقوم الإتحاد الدولى للجامعات - بدعم من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) - بإعداد بحوث ميدانية ودراسات تحليلية لمجتمع الجامعات ومؤسسات التعليم العالى على المستوى العالمى بهدف تقييم الاستراتيجيات والاساليب المستخدمة فى تطبيق التوجه نحو تدويل التعليم العالى والبحث العلمى.

وقد تم بالفعل إعداد ثلاثة مسوح احصائية للأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٥، ٢٠٠٩) بغرض تقييم المزايا والعيوب الناجمة عن التحول الأكاديمى تجاه تدويل نظم والجامعات وهياكلها الأكاديمية. وحيث أن الاهتمام بعملية التدويل يتزايد وتتسع معدلات تطبيقه فى مؤسسات التعليم العالى على المستوى العالمى، فقد تنامت الحاجة - فى نفس الوقت - لدراسة الاستراتيجيات والسياسات المبتكرة والناجحة على المستويين الاقليمى والعالمى. هذا وقد أفادت المسوح الاحصائية خلال عام (٢٠٠٩) بعدد من النتائج التحليلية فى المجالات التالية:

- أهمية تبنى استراتيجية لتدويل التعليم العالى.
- الحراك الأكاديمى للطلاب على المستويين الاقليمى والعالمى.

- المنطق وراء تطبيق سياسات التدويل.
- الانعكاسات الموجبة للتدويل.
- القوى الدافعة لتطبيق التدويل.
- مخاطر التدويل.
- معوقات تطبيق استراتيجية التدويل.
- سياسات وأدوات تطبيق التدويل.
- الأنشطة ذات الأولوية في مجال التدويل.
- الأنشطة الأكاديمية التي تتطلب عناية خاصة وتوفير للموارد.
- تمويل استراتيجية تدويل التعليم العالي.
- منهجية الإدارة وهيكل التدويل.
- المنح والبرامج الدراسية للوافدين.
- المقررات والبرامج الأكاديمية وفروع الجامعات عبر الحدود.
- الدرجات العلمية المشتركة بين الجامعات.
- قيود اللغة.
- ضمان جودة التعليم.

وفيما يلي نلخص المؤشرات التحليلية و خلاصة النتائج التي تم استخلاصها من أحدث المسوح الاحصائية لعام ٢٠٠٩ (IAU 2010)

أهمية التدويل

تشير نتائج الدراسات الاحصائية الى أن نحو (٨٧%) من مؤسسات التعليم العالي على المستوى العالمي تُدرج التوجه للتدويل ضمن رسالتها ورؤيتها المستقبلية أو في اطار خططها الاستراتيجية، في حين تميل (٦٥%) من الجامعات إلى اعتبار تدويل التعليم العلمي كأحد الأولويات اللازمة لتحقيق تميز الجامعة وتمايزها بين أقرانها. هذا وتجمع معظم الجامعات المشاركة في المسح الاحصائي على تزايد أهمية التدويل واتساع نطاق تطبيقه.

وعلى المستوى الاقليمي، فإن (٤٨%) من الجامعات الشرق أوسطية فقط تؤكد على أهمية التدويل كإستراتيجية تتبناها الجامعات للإرتقاء بالقدرات الأكاديمية وإضفاء بُعد دولي على العملية التعليمية والبحثية. كما تمثل أهمية التدويل نسبة لا تتعدى (٥١%) في جامعات أمريكا الجنوبية ونحو (٣٩%) في جامعات العينة بقارة آسيا. ويعود التوسع التدريجي في تبني استراتيجية

التدويل – بالطبيعة – الى جهود منظمة اليونسكو التي أطلقت هذه المبادرة فى نهاية القرن الماضى وتدعم تطبيقها على كافة المستويات من خلال اعتماد " تبنى استراتيجية التدويل" كأحد معايير جودة التعليم العالى. وبالطبع فإن اتساع نطاق ظاهرة عولمة أسواق السلع والخدمات يساهم فى سهولة تبنى سياسات التدويل وتطبيقها للإرتقاء بالعملية التعليمية والبحثية بالجامعات وتحديثها.

الحراك الأكاديمى للطلاب

يعد انتقال الطلاب للدراسة فى جامعات خارجية أحد الأدوات الهامة لتدويل التعليم أوإضفاء بُعد متعدد الثقافات على العملية التعليمية. إذ تبنت دول الاتحاد الأوروبى – على سبيل المثال – سياسة رامية الى ضرورة دراسة الطالب لفصل دراسى فى احدى جامعات الاتحاد بغير بلده. فعلى المستوى الكلى، تفيد المؤشرات التحليلية أن أعداد الطلاب الأجانب بالجامعات تقدر بنحو (٥%) من اجمالى طلاب المرحلة الجامعية الأولى، فى حين تسمح نسبة (١% الى ٥%) من الجامعات لطلابها بالدراسة فى جامعات أجنبية، وما زالت الجامعات فى امريكا الشمالية والإتحاد الاوروربى تمثل المؤسسات التعليمية الأكثر انفتاحاً على العالم الخارجى فيما يخص الحراك الأكاديمى للطلاب.

الهدف من تبنى التدويل

يُعد المنطق الرامى الى إعداد الطلاب للتفاعل مع أسواق عمل فى عالم يتسم بالكوكبة (أو العولمة) من اهم أسباب التوجه لتدويل التعليم العالى. ويلى ذلك فى الأهمية تدويل البرامج الاكاديمية وتحسين جودة التعليم والارتقاء بسمعة وريادة الجامعات. وقد أفادت النتائج أيضاً أن أهمية تعظيم البعد العالمى والتعدد الثقافى لأعضاء الهيئة العلمية بالجامعات - كمنطلق ضرورى لتحقيق التدويل - لم يتمثل فى أكثر من (٣%) من جامعات العينة على المستوى العالمى.

من ناحية أخرى، اختارت جامعات العينة بالقارة الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط التوجه نحو " دعم وتقوية البحث العلمى والقدرة على انتاج المعرفة " كأهم منطقتين استراتيجيتين لتدويل التعليم العالى. أما القارة الأوروبية فقد أفادت جامعاتها بإعتبار "تعزيز البُعد الدولى والريادة الأكاديمية" كأهم منطق دافع للتدويل.

الانعكاسات الموجبة للتدويل

تفيد المؤشرات التحليلية أن تزايد "وعى الطلاب بأهمية استراتيجية التدويل" يُعد من أهم المزايا في هذا الصدد، يليه في الأهمية التحسن المتوقع في " قدرات البحث العلمي والانتاج المعرفي"، في حين أظهرت آراء الجامعات أن " التحسن في ادارة الجامعات وحوكمة أنشطتها " والقدرة على اجتذاب أعضاء هيئة تدريس وطلاب لا يقع على قمة سلم المزايا المتحققة من عملية التدويل. والجدير بالذكر أن هذا التوجه يتفق مع نتائج البحوث بالعينة التي تمت في الأعوام ٢٠٠٣، ٢٠٠٥.

هذا وقد تأكدت النتائج السابقة على مستوى معظم الأقاليم الجغرافية المُمثلة بالبحث فيما عدا منطقتي افريقيا والشرق الأوسط التي اختارت " تطوير البحث العلمي وانتاج المعرفة " كأهم فائدة لتبنى استراتيجية العولمة. وعلى الجانب الآخر، تشير النتائج أن " تعزيز التعاون الدولي " قد حصل على المرتبة الثانية أو الثالثة من حيث الفائدة التي ستعود على الجامعات، فيما عدا منطقة أمريكا الشمالية. ويتعين الذكر - في هذا المجال - أن كل الأقاليم الممثلة بالعينة لم تشر بشكل أو بآخر الى عدم أهمية استراتيجية التدويل أو عدم جدواها لتطوير أداء الجامعات وتحسين حوكمة أنشطتها وتحقيق أهدافها التنموية.

القوى الدافعة للعولمة

يُعد الدعم السياسى والأكاديمى لرؤساء الجامعات ونوابهم من أهم العوامل الداخلية المؤثرة في نجاح تنفيذ تدويل التعليم العالى على المستوى العالمى. كما تساهم قطاعات أو إدارات العلاقات الدولية - بالإضافة الى دعم المهتمين بشأن الإنفتاح على العالم الخارجى - في نجاح تجارب الجامعات فى سعيها لتبنى تدويل التعليم والبحث العلمى.

وتُعد السياسات الحكومية ودعم قطاع الأعمال والصناعة من العوامل الخارجية (أى القوى المؤثرة من خارج الجامعات) الأهم لزيادة معدلات التدويل. كما تشير النتائج - على عكس المتوقع - الى أن نقص التمويل من القطاعين العام والخاص لا يمثل عنصراً هاماً فى نجاح تطبيق عملية العولمة.

وعلى المستوى الاقليمى تُظهر النتائج تنوعاً فى القوى الدافعة للعولمة بالمقارنة بالمستوى الكلى. إذ أن جامعات شمال افريقيا - على سبيل المثال -

تعتبر البُعد الجغرافي من أهم القوى الدافعة لتطبيق العولمة، في حين احتل " نقص التمويل" مرتبة متقدمة كأحد العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق العولمة في أقاليم مثل الشرق الأوسط وآسيا. بيد أن " قناعة القيادات الجامعية ودورها التخطيطي " يعد في كل الاحوال معياراً متفقاً عليه لنجاح التدويل والتوسع في تطبيق سياساته.

مخاطر التدويل

تفيد خبرات الجامعات على المستوى العالمي أن " التوسع في تجارة البرامج التعليمية " يعد من اهم عناصر المخاطرة عند تطبيق التدويل، ويليه في الأهمية " تسرب العقول أو هجرتها وتراجع جودة مقدم الخدمات التعليمية ". وعلى المستوى الاقليمي أكدت الجامعات بقارات افريقيا وأمريكا الجنوبية وأوروبا أن "تسرب العقول" – أو انتقال أساتذة الجامعات والعلماء من الدول النامية الى الدول المتقدمة – يمثل أهم عناصر المخاطرة في تطبيق استراتيجيات التدويل.

معوقات تطبيق التدويل

أشارت النتائج التحليلية على المستوى العالمي الى أن نقص مصادر التمويل يُعد أهم عائق لتحقيق أهداف التدويل والقصور في تطبيقه. وان نقص التمويل – من مصادر خاصة أو عامة – يمثل العامل الخارجي الأكثر أهمية لعدم نجاح تطبيق تدويل التعليم العالي. هذا وتفيد المؤشرات التحليلية – من ناحية أخرى – أن تراجع اهتمام اعضاء هيئة التدريس ونقص الخبرات والكفاءات المهنية للتطبيق يُعد أيضاً من العوائق الهامة لنجاح عملية التدويل. ومن المؤكد أيضاً أن وجود اللغات الأجنبية في العملية التعليمية – أو التعدد اللغوي الداعم للإتصال بين الجامعات العالمية ومؤسسات التعليم العالي بشكل عام – يلعب دوراً رئيسياً في سهولة وكفاءة التطبيق. وأخيراً فإن غياب الرؤية الاستراتيجية والقيادة الجامعية المتفاعلة مع العالم الخارجي يعوق السياسات الرامية للتدويل. وقد أظهرت نتائج المسح الأحصائي توافقاً بين المؤشرات على المستويين العالمي والاقليمي فيما يخص معوقات تطبيق التدويل. بيد أن بعض الجامعات بالدول النامية اعتبرت التعقيدات الخاصة بالتأثيرات التي يحصل عليها الطالب للدراسة بدول الشمال الأوروي وقارة أمريكا الشمالية معوقاً يتعين التغلب عليه لنجاح عملية التدويل.

سياسات وأدوات تطبيق التدويل

تسعى (٦٧%) من جامعات العينة المختارة - من حيث المبدأ - إلى صياغة الاستراتيجيات ورسم السياسات الرامية إلى تحقيق تدويل أنشطتها. ويتوافر لدى (٨٥%) من هذه الجامعات مكاتب وإدارات متخصصة لتطبيق استراتيجيات التدويل، كما تفيد المؤشرات التحليلية إلى أن (٧٣%) من الجامعات قد خصصت بالفعل ميزانية لهذا الغرض في حين أشارت (٧٢%) من الجامعات إلى وجود آليات للمتابعة والمراجعة والتقييم. وتُظهر نتائج المسح الإحصائي لعام (٢٠٠٩) زيادة ملحوظة في عدد الجامعات التي خصصت ميزانية ونظام لمتابعة عملية التدويل بالمقارنة بالدراسة التي تمت في عام (٢٠٠٥).

وتشير النتائج أيضاً إلى أن نسبة تتعدى (٥٦%) من الجامعات قد راجعت سياسات تدويل التعليم العالي والبحث العلمى بها وقامت بتحديثها خلال الثلاث سنوات السابقة.

ووفق التوقعات - التي سبقت تنفيذ المسح الإحصائي - فقد أشارت النتائج إلى تباين بين الأقاليم الجغرافية والقارات فيما يخص وجود سياسات لدعم التدويل. ففي حين وصلت نسبة الجامعات الآسيوية التي صاغت حزمة متكاملة من سياسات التدويل إلى (٧٣%)، أشارت النتائج إلى أن (٥٣%) فقط من جامعات الشرق الأوسط تطبق سياسات للتدويل.

كما ينسحب هذا التباين في الأداء على المستوى الإقليمي على تخصيص الموارد المالية لدعم التدويل. فقد نجحت نحو (٨٧%) من الجامعات الآسيوية في توفير التمويل اللازم للتدويل في حين أفادت (٦٧%) من الجامعات الأفريقية فقط بوجود التمويل اللازم. ويلاحظ أيضاً أن نظم التقييم والمتابعة توجد في (٤٥%) فقط من مؤسسات التعليم العالي بقارة أمريكا الجنوبية مقارنةً بنحو (٦٦%) بالقارة الأفريقية.

أنشطة التدويل ذات الأولوية

أفادت النتائج الكلية أن الحراك الأكاديمي للطلاب إلى الخارج - سواءً للدراسة أو للتدريب - والتبادل الطلابي يمثلان أهمية قصوى فيما يخص عملية التدويل. ومن الواضح أيضاً أن الأنشطة المرتبطة بالطلاب قد ظهرت - على المستوى العام - ضمن الخمسة أنشطة ذات الأولوية من وجهة

نظر الجامعات. ومن ناحية أخرى، فإن وجود برامج أكاديمية أجنبية بالجامعات أو انشاء فروع أو برامج مستقلة لجامعات أجنبية يمثلان الأنشطة الأقل قبولاً وأولية من وجهة نظر الجامعات محل الدراسة. ولعل هذه المرتبة المتدنية ترجع بالأساس الى شُبْهة ارتباط هذين النشاطين بظاهرة العولمة واتفاقيات التجارة فى الخدمات التى تنظمها منظمة التجارة الدولية (WTO).

أنشطة التدويل ذات الأهتمام المؤسسى

تلقى الأنشطة الخاصة بالحراك الأكاديمى للطلاب للدراسة والتدريب بالخارج المرتبة الأولى من اهتمام القيادات الجامعية، ويليهما فى الأهمية - من حيث الدعم المؤسسى - التعاون البحثى على المستوى العالمى. وتفيد المؤشرات - فى هذا الصدد - أن دور التدويل فى بناء القدرات والتنمية البشرية يقع فى نهاية سلم أولويات الأهتمام المؤسسى بشكل عام. فى نفس الوقت لا يلقى النشاط الخاص بتعظيم أعداد الطلاب الوافدين وانشاء فروع للجامعات الأجنبية بدولة المقر اهتماماً مؤسسياً كأحد أدوات التدويل. ويلاحظ فى هذا المجال أن بعض جامعات الدول النامية - وعلى وجه الخصوص مؤسسات التعليم العالى بقارة أمريكا الجنوبية - قد وضعت تعلم اللغات الأجنبية أو التعدد اللغوى كأحد السياسات التى يتعين أن تلقى عناية القيادات الجامعية ودعمها مالياً بغية تحقيق أهداف التدويل، كما ركزت جامعات قارتى آسيا وإفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط على ضرورة توفير الموارد والدعم المؤسسى لمشروعات التعاون البحثى على المستوى العالمى.

تمويل استراتيجية تدويل التعليم

تفيد المؤشرات الاحصائية - لنحو (٥١%) من جامعات العينة - أنه يُفضل تخصيص مصادر تمويل أنشطة التدويل من أحد بنود الميزانية الجامعية المرتبطة بسياسات التطوير، وليس من رسوم الطلاب الوافدين. كما أشارت (٨٣%) من الجامعات أن الميزانية المخصصة للتدويل، إما ظلت ثابتة أو تم زيادتها خلال الثلاث سنوات السابقة فقط. ويلاحظ أيضاً أن الجامعات بأمريكا اللاتينية وإفريقيا قد أشارت الى قصور التمويل الموجه لعملية التدويل (أو عدم وجوده من الأساس).

وأخيراً فقد أظهرت النتائج أن نحو (٥٧%) من جامعات شمال أمريكا وقارة آسيا قد زادت مخصصات تمويل أنشطة التدويل بها خلال الثلاث سنوات

السابقة، تأكيداً على أهمية دورها في تطوير المنظومة التعليمية والبحثية بها.

منهجية الإدارة وهيكـل التدويل

تفيد مؤشرات الجامعات بالمسح الاحصائي أن نحو (٥٤%) من المؤسسات التعليمية تتبنى أسلوباً مدمجاً (أو مشتركاً) يجمع بين مركزية ولا مركزية الإدارة واتخاذ القرار، في حين أفادت نحو (٢٥%) من الجامعات بإعتمادها على نظام مركزي للإدارة. وتوضح النتائج – من ناحية أخرى – أن من يختص بإدارة منظومة التدويل يكون عموماً على مستوى نائب رئيس جامعة أو ما يعادله، وأن نحو (٨١%) من المؤسسات التعليمية تخصص أحد أعضاء هيئتها الأكاديمية لهذه المهمة على أساس التفرغ الكامل. وأن عدد أعضاء هيئة التدريس المختصين بتطبيق استراتيجية التدويل يُقدر بنحو (١٠) أساتذة في المتوسط (وفق ما أشارت إليه نحو (٤٤%) من جامعات العينة)

وعلى المستوى الإقليمي، فقد أفادت نسبة عالية من جامعات أمريكا الجنوبية بعدم وجود شخص محدد أو مخصص لمهمة تنفيذ استراتيجية التدويل. وأخيراً، تُعد مؤسسات التعليم العالي بقارتى إفريقيا وأمريكا اللاتينية من أكثر جامعات العينة اعتماداً على أسلوب أقل تخطيطاً وتنظيماً لتحقيق أهداف تدويل التعليم العالي.

المنح والبرامج الدراسية للوافدين

لا تقدم نحو (٤٠%) من الجامعات منح دراسية أو مزايا تعليمية وتدريبية خاصة للطلاب الوافدين بالمرحلة الجامعية الأولى على المستوى العالمي، في حين تقدر نسبة الجامعات التي تطرح المنح الدراسية للطلاب – على مستوى مرحلة الدراسات العليا – نحو (٣٥%) من مؤسسات التعليم العالي بالعينة. ويُقدر عدد المنح التي تمنحها الجامعة الواحدة من ١ الى عشر منح بحد أقصى. ومن ناحية أخرى، تمثل المنح الدراسية المخصصة للطلاب الوافدين نسبة لا تتعدى (١%) من اجمالي عدد المنح التي تقدمها الجامعات. وأخيراً تفيد (٤٩%) من الجامعات بكل أقاليم العالم أنها لا تقدم مقررات دراسية مصممة خصيصاً للطلاب الوافدين من معظم دول العالم.

وعلى المستوى الإقليمي، تعد جامعات قارة أمريكا الشمالية الأكثر عرضاً للمنح الدراسية، في حين تفيد نتائج التحليل أن الجامعات الأوروبية تعد من أقل الجامعات عرضاً للمنح الدراسية لباقي أقاليم العالم، وتتأكد هذه

المؤشرات على مستوى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا على حد سواء. وأخيراً فقد أفادت مؤشرات تحليل المسح الإحصائي الى أنه - على عكس معظم أقاليم العالم - تقدم نحو (٥٤%) من الجامعات الأوروبية مقررات دراسية تم تصميمها للتفاعل مع الطلاب الدوليين (أى الوافدين من باقى أقاليم العالم).

المقررات والبرامج الأكاديمية وفروع الجامعات عبر الحدود

تفيد النتائج الى أن نحو (٣٢%) من الجامعات المشاركة فى المسح الإحصائي تقدم برامج ومقررات عبر الحدود. وتوزع معدلات الاستفادة من هذه البرامج بنسبة (٥٢%) للطلاب بالجامعات الخارجية وبنسبة (٣٩%) لطلاب دولة المقرر. ومن الجامعات التى تقدم برامج ومقررات دراسية عبر الحدود، فإن نحو (٢٤%) منها لديه فرع للجامعة بالخارج. وعلى مستوى الأقاليم تصل نسبة جامعات أمريكا الشمالية التى تقدم برامج عبر الحدود الى (٧٠%)، فى حين أن نسبة الجامعات بمنطقة الشرق الأوسط التى تقدم برامج عبر الحدود لا تتعدى نسبة (١٥%) من جملة المؤسسات التعليمية بالمنطقة.

البرامج الأكاديمية المشتركة بين الجامعات

تفيد المؤشرات الكلية أن (٤١%) من مؤسسات التعليم العالى تقدم درجات علمية مشتركة بين جامعتين أو من خلال تجمع جامعى. وتقدر نسبة درجات الدراسات العليا - أى الماجستير والدكتوراه - فى هذه البرامج المشتركة ما يعادل (٤٧%). وتمثل البرامج الدراسية المزدوجة (أى بين جامعتين فقط) نسبة الى (٤٤%) من جملة ما تمنحه جامعات العينة فى هذا المجال. والجدير بالذكر أن مرحلة الدراسات العليا تمثل نحو (٤٢%)، أى ما يزيد عن (٩٥%) من هذه البرامج. وتتركز جهود الجامعات بمنطقتى أفريقيا والشرق الأوسط فى تقديم البرامج الدراسية المشتركة بين أكثر من جامعتين فى حين تشارك الجامعات الأوروبية والشمالية أمريكية - بشكل عام - فى البرامج الدراسية المزدوجة بين جامعتين فقط.

قيود اللغة

تفيد نحو (٥٠%) من المؤسسات التعليمية الى ازدياد الطلب على تعلم لغة أجنبية كأحد متطلبات نجاح عملية تدويل التعليم العالى والبحث العلمى. كما تشير نحو (٥٦%) من الجامعات المشاركة الى أن اللغة الانجليزية تحتل

المرتبة الأولى من حجم هذا الطلب اللغوى من قبل الطلاب. ويفيد (٥٢%) من الجامعات بوجه عام أن المستوى اللغوى يعد من متطلبات تخرج طلابها. وتتنطبق تلك المتطلبات اللغوية على مرحلة الدراسات العليا فى نحو (٣٤%) من جامعات العينة.

كما توضح نتائج البحث أن الطلب على اللغات الأجنبية فى تزايد مستمر. ويتضمن ذلك أقاليم الشمال مثل أوروبا وأمريكا الشمالية. ولعل ذلك يعود بالدرجة الأولى الى اتساع ظاهرة العولمة وما تتطلبه من تنوع لغوى. وحيث أن الاتحاد الأوروبى يطبق نظاماً تعليمياً شبه موحد – من خلال اعتبار الاتحاد كمنطقة تعليمية واحدة – فإن التنوع اللغوى يصبح مطلوباً بسهولة حركة الطلاب بين دول الاتحاد الأوروبى. ويتعاضد الطلب على اللغات الأجنبية – وفق نتائج البحث – فى منطقة الشرق الأوسط نظراً لموقعها الجغرافى المتميز بين قارات آسيا وأوروبا وأفريقيا. حيث أشارت (٦٥%) من الجامعات المشاركة الى ضرورة إمام طلابها بلغة (أو لغات) أجنبية كأحد متطلبات التخرج، فى حين أن (٤٤%) فقط من الجامعات الأفريقية تطبق هذا المفهوم اللغوى. وعلى مستوى مرحلة الدراسات العليا، تفيد مؤشرات البحث أن نحو (٤٩%) من جامعات أمريكا الجنوبية تتطلب النجاح فى لغة أجنبية على الأقل للحصول على الدرجة العلمية. وهذا لا ينطبق على قارة أمريكا الشمالية، حيث أن (٨%) فقط من جامعاتها تتطلب إمام الطالب بأحد اللغات الأجنبية. وقد يعود ذلك – بشكل ما – الى تعدد الجنسيات واللغات الأصلية لسكان الولايات المتحدة وكندا الى جانب أن الدراسة على وجه العموم تكون باللغة الانجليزية.

ضمان جودة التعليم

تشير النتائج الى أن (٣%) فقط من الجامعات المشاركة فى البحث لا تخضع برامجها التعليمية – المقدمة على المستوى المحلى – لآليات وقواعد ضمان الجودة. من ناحية أخرى تفيد نحو (٢٣%) من الجامعات أن برامجها المقدمة على المستوى العالمى يتم تقييمها وفق نظام ضمان الجودة المحلى وتتوافق النتائج السابقة مع مؤشرات البحث الاحصائى على مستوى كل أقاليم العالم.

سادساً: ملخص نتائج البحوث الاحصائية للأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٥)

تمحورت المؤشرات التحليلية للبحوث الاحصائية - عن أولويات وأنماط وسياسات تطبيق استراتيجية تدويل التعليم العالي - حول التوجهات التالية:

١. تفيد مؤشرات بحث (٢٠٠٣) الى أن الحراك الأكاديمي لطلاب وأعضاء هيئة التدريس يمثل أهم أسباب تبني استراتيجية التدويل ومن أسرع سياساته تطوراً ونمواً.
٢. تُعد هجرة العقول وفقدان الهوية الثقافية - في عام ٢٠٠٣ - من أهم عناصر المخاطرة المرتبطة بتبني سياسات التدويل، في حين تشير مؤشرات عام ٢٠٠٥ الى اعتقاد نحو (٧٠%) من الجامعات الممثلة بوجود مخاطر لتبني استراتيجية التدويل يتعين أخذها في الاعتبار.
٣. تفيد مؤشرات (٢٠٠٣) الى احتلال تطوير قدرات الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، وضمان جودة العملية التعليمية، والتعاون البحثي مرتبة متقدمة في سلم أولويات مزايا استراتيجية التدويل. وتتطابق نتائج بحث عام ٢٠٠٥ مع هذه النتيجة.
٤. يُعد نقص الموارد المالية وقصور مصادر التمويل - في عام ٢٠٠٣ - أهم عائق لنجاح استراتيجية التدويل.
٥. تشير الجامعات - على المستوى العالمي - أن الاعتماد على منهجيات التدريس والتعلم وتكنولوجياته المعلوماتية - مثل التعلم عن بُعد وتقنيات علوم الحاسب - يمثل أداة هامة لتحقيق استراتيجية التدويل وضمان نجاح تطبيقها (البحث الاحصائي لعام ٢٠٠٣)
٦. تؤكد الجامعات ومؤسسات التعليم العالي - في الدراسات التحليلية لعام (٢٠٠٣) - أن دور أعضاء الهيئة العلمية للجامعة كقوة دافعة لتبني استراتيجيات التدويل، يُعد أهم من مساهمة الطلاب والشئون الإدارية في هذا الشأن.
٧. برغم أن ثلثي الجامعات المشاركة في بحث عام (٢٠٠٣) تتبنى استراتيجيات وسياسات تدويل التعليم العالي، فإن نحو نصف هذه المؤسسات فقط لديها ميزانية تقديرية واطار عام للمتابعة والتقييم في

مرحلة التنفيذ. ويُفيد بحث عام (٢٠٠٥) أن أهم خمس سياسات للتدويل هي: عقد الاتفاقيات العلمية والثقافية، والمشاركة في شبكات الجامعات، ودعم الحراك الأكاديمي للطلاب، والتوسع في التعاون البحثي بين مؤسسات التعليم العالي، وزيادة تحرك أعضاء هيئة التدريس عبر الحدود لتعظيم الفائدة من الثقافات التعليمية والبحثية البديلة، والتبادل العلمي للطلاب على مستوى الدراسات العليا.

٨. تُعد العوامل الأكاديمية أكثر أهمية من العوامل السياسية والاقتصادية فيما يخص نجاح تطبيق تدويل التعليم العالي (دراسة عام ٢٠٠٣).

٩. تُفيد المؤشرات التحليلية أن القضايا التي تتطلب اهتماماً خاصاً من القيادات الأكاديمية هي: التعاون من أجل تنمية الجامعات، ضمان جودة التعليم واعتماده، تمويل أنشطة التدويل، والتعاون البحثي (بحث ٢٠٠٣).

١٠. أكدت البحوث الإحصائية لعامي (٢٠٠٥، ٢٠٠٣) أن نحو (٧٣%) من الجامعات تعتبر أن تدويل التعليم العالي يمثل مرتبة مرتفعة في سلم أولويات الخطط الاستراتيجية للجامعات.

١١. تتباين مؤشرات البحوث الإحصائية لعامي (٢٠٠٥، ٢٠٠٣) من منطقة جغرافية الى أخرى. ففي حين تهتم جامعات شمال القارات الأمريكية والأسبوية بزيادة القدرات المعرفية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس، تختار الجامعات الإفريقية ومؤسسات التعليم العالي بأمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط الإرتقاء بالقدرات البحثية كأهم المناطق الدافعة لتطبيق التدويل.

سابعاً: التدويل وحجم الجامعات

هل يتأثر نجاح استراتيجية تدويل التعليم العالي ويختلف أسلوب تطبيقها مع تغير حجم الجامعة مُقاساً بأعداد الطلاب وأعضاء هيئة التدريس؟. يُطرح هذا السؤال - بشكل مستمر - عند مناقشة آليات وأدوات تطبيق التدويل. وتشير المؤشرات التحليلية الى أن الانتقال من جامعات صغيرة الحجم الى جامعات متوسطة وكبيرة الحجم يُساهم في الانتقال من منظومة تدويل محددة التنظيم الى منظومة أكثر تخطيطاً تعتمد على مجموعة متسقة من السياسات التعليمية.

وتُفيد مؤشرات البحث أن الأهمية النسبية لأنشطة التدويل وسلم أولوياتها تتأثران بحجم الجامعة أو المؤسسة التعليمية. إذ يُعد التعاون البحثي - على سبيل المثال - من أهم أنشطة التدويل في الجامعات كبيرة الحجم، في حين يمثل الحراك الأكاديمي للطلاب أحد أهم الأنشطة بالجامعات صغيرة الحجم.

بالإضافة إلى ما سبق، يعتمد تمويل استراتيجية التدويل - بشكل أساسي - على ميزانية الجامعة وليس بالضرورة على مصادر تمويل خارجي وهذا ما يتطلب جامعات ذات أحجام متوسطة وكبيرة. من ناحية أخرى، تزداد أهمية تبنى سياسات تدويل العملية التعليمية والبحثية بالنسبة للقيادات الجامعية مع زيادة حجم المؤسسة التعليمية. وأخيراً يُعد نقص الموارد التمويلية من أهم القيود لإتساع نطاق التدويل بصرف النظر عن حجم المؤسسة.

ثامناً: استراتيجية التدويل بجامعة القاهرة

يكون من المفيد أن نعرض في هذا المجال استراتيجية جامعة القاهرة - كأحد الجامعات الممثلة لمؤسسات التعليم العالي العربية - في مجال التدويل وآليات تنفيذها. ومن المعروف أن جامعة القاهرة تُعد جامعة كبيرة الحجم (يُقدر عدد طلابها بنحو ٢٠٠ ألف طالب)، وهي تمثل مؤسسة تعليمية متعددة التخصصات (تتضمن جامعة القاهرة (٢٥) كلية ومعهد عالي للدراسات العليا في معظم التخصصات العلمية) ذلك بالإضافة إلى أنها جامعة حكومية تعتمد جزئياً على التمويل الذاتي لإستكمال متطلبات ميزانيتها التعليمية والبحثية، وأخيراً فإن جامعة القاهرة تضم مجموعة من المراكز البحثية المتقدمة ومراكز متعددة ومتنوعة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة (خورشيد 2006b).

وقد قام قطاع الدراسات العليا والبحوث بالجامعة - في صياغته لإستراتيجية التدويل - بتحليل السياسات المختلفة لتدويل العملية التعليمية والبحثية بهدف تقييم مدى تحقيقها لأهداف الجامعة من ناحية، وللتعرف على ما حققته هذه السياسات من نجاح تطبيقي بالجامعات المثيلة على المستوى الإقليمي والعالمي، من ناحية أخرى (خورشيد 2004a، 2006c).

وقد حددت الجامعة حزمة متكاملة من توجهات وسياسات تدويل العملية التعليمية والثقافية بها - واعتمدها مجلس الجامعة - على النحو التالي:

• الحراك الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس عبر الحدود وبين الدول والقارات والتبادل الطلابي بين الجامعات بأشكاله المختلفة. وتعتمد الجامعة في تنفيذ هذا التوجه على اتفاقيات التعاون العلمي والثقافي مع معظم جامعات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، كما تُعد جامعة القاهرة من أكثر الجامعات المصرية مشاركة في أنشطة التبادل الطلابي المقدمة من مشروع إيراسموس موندوس (Erasmus Mundus) الأوروبي.

• المشاركة في الاتحادات الإقليمية والدولية للجامعات (مثل الاتحاد الدولي للجامعات واتحاد الجامعات العربية) والشبكات المتخصصة للجامعات (مثل شبكات التعليم الإلكتروني وشبكات ضمان الجودة والاعتماد) أو الشبكات العامة للجامعات (مثل شبكة جامعات البحر الأبيض المتوسط UNIMED). وتشارك جامعة القاهرة - في الوقت الراهن - كعضو في مجلس ادارة بعض هذه الاتحادات أو الشبكات الجامعية. كما تستضيف جامعة القاهرة بعض المؤسسات التابعة لها - مثل المجلس العربي للدراسات العليا والبحث العلمي التابع لاتحاد الجامعات العربية - ذلك بالإضافة الى مشاركتها في معظم الأنشطة الأكاديمية والبحثية للشبكات الجامعية بهدف تأكيد دور جامعة القاهرة العالمي وريادتها الإقليمية بما يعزز استراتيجيتها للتدويل.

• المشاركة في المشروعات الإقليمية أو العالمية لتطوير المقررات والبرامج الأكاديمية (من خلال اتفاقيات أكاديمية بين جامعتين أو تجمع للجامعات) وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي (التي تدعمها المؤسسات الإقليمية مثل مؤسسة التمس (Tempus) وبرنامج الاطار السابع (FP7) وأخيراً إيراسمس للجميع (Erasmus for all) وأفق ٢٠٢٠ (Horizon2020). وخلال المرحلة الأولى من خطتها الاستراتيجية طويلة المدى للتعليم العالي والبحث العلمي، نفذت الجامعات المصرية الحكومية مشروعاً قومياً لتعزيز قدرات التعليم العالي (HEEP) بدعم من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي تضمن العديد من سياسات الإنفتاح على العالم الخارجي في اطار التوجه العالمي لتدويل العملية التعليمية والبحثية بالجامعات.

• التوسع في البرامج الدراسية المشتركة على مستوى المرحلة

الجامعية الاولى ومرحلة الدراسات العليا. وقد سعت الجامعة في هذا الشأن لدعم وتأكيد المشاركة الفاعلة في تجمع الجامعات على المستوى الوطنى والأجنىبى بما اصطلح على تسميته (Consortium of Universities)، وذلك لضمان تنوع البرامج الدراسية من ناحية، ولتعظيم الاستفادة المشتركة من الجامعات المشاركة فى البرنامج الدراسى، من ناحية أخرى. ويُذكر على سبيل المثال البرامج التالية التى لاقت نجاحاً من حيث معدلات مشاركة الطلاب بها وما تُضيفه من موضوعات دراسية تدعم البحث العلمى والابتكار(خورشيد 2006b):

١- برنامج الماجستير المشترك فى الدراسات الأوروبية المتوسطة الذى تشرف عليه كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بالجامعة ويشترك به معظم كليات قطاع الدراسات الإجتماعية. وهو يقدم فى الوقت الراهن برامج دراسية على مستوى كل من الماجستير والدكتوراه. ويتميز هذا البرنامج بتناوله للعلاقات الأوروبية المتوسطة على المستويات السياسية والاقتصادية والقانونية على حد سواء.

٢- برنامج الماجستير فى التنمية المُستدامة المشترك بين جامعة القاهرة ومعهد العلاقات الدولية باليونان وعدد من الجامعات العربية والأوروبية الأخرى.

٣- برنامج الماجستير متعدد التخصصات فى التكنولوجيا الحيوية المشترك مع جامعة فرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية ويشترك به عدد من كليات جامعة القاهرة.

• تطوير برامج لتنمية القدرات من خلال ورش عمل وبرامج تدريبية مشتركة مع الجامعات الاجنبية وإنشاء مراكز متخصصة فى هذا المجال. وقد أنشأت جامعة القاهرة مركز للنمذجة ودعم اتخاذ القرار المؤسسى بالتعاون مع جامعة كولن بألمانيا وبمشاركة مركز معالجة البيانات بالدانمارك وبتمويل من مؤسسة التمسب الأوروبية (Tempus). ويهدف هذا المركز الى تنمية القدرات وتنظيم البرامج التدريبية وورش العمل المتخصصة فى مجالات بناء التماذج الكمية

وتكنولوجيا دعم القرار بالتطبيق على مجالات التعليم وعلوم الإدارة والاقتصاد. كما تتعاون جامعة القاهرة مع الوكالة الجامعية الفرنكوفونية (AUF) في مجال نُظم المعلومات وتطوير منهجيات التدريس والتعلم.

● تنمية الأنشطة الثقافية للطلاب من خلال تنظيم ملتقيات للشباب وبرامج تدريبية تسمح بإكتساب الطلاب للمهارات العامة والثقافية والسياسية. فقد نظمت جامعة القاهرة – على سبيل المثال - لقاء لشباب الجامعات الناطق باللغة الفرنسية بالتنسيق مع الوكالة الفرنكوفونية للجامعات والمكتب الثقافي لسفارة فرنسا في مصر، حيث شاركت الجامعات الفرنكوفونية بالدول الأوروبية والأفريقية في فعاليات هذا اللقاء. وقد تضمنت الفعاليات مسابقات رياضية وعلمية وورش عمل وندوات ثقافية شارك بها طلاب الجامعات المشاركة، بما ساهم في تعميق التبادل الأكاديمي والانفتاح على ثقافات مغايرة تحقيقاً لأهداف التدويل.

● المشاركة في شبكات الجامعات الافتراضية والمكتبات الإلكترونية التي تختص بالمقررات الدراسية المعدة بأسلوب التعلم الإلكتروني. فعلى سبيل المثال، يقوم مشروع "ابن سينا" - الذي تدعمه منظمة اليونسكو وتشارك فيه جامعة القاهرة - بتكوين تجمع من الجامعات الأوروبية والعربية المُتلة على البحر الأبيض المتوسط. وقد تم – من خلال المشروع – تطوير عدد من المقررات تتواءم مع متطلبات الجامعات المشاركة يتم تجميعها في مكتبة الكترونية مركزية بأسبانيا لتخزين وصيانة المقررات وتوفيرها للجامعات المشاركة في المشروع. ويمثل هذا النشاط أحد منهجيات تقديم خدمة التعليم العالي عبر الحدود دون الحاجة الى إنتقال مستهلكها من الطلاب (Cross-Education Border). كما يُعد مشروع " دعم قدرات التعليم المفتوح بجامعة القاهرة " الذي تشرف على تنفيذه شبكة جامعات البحر الأبيض المتوسط (UNIMED) ويشارك به المركز الفرنسى لتطوير التعلم الإلكتروني، من أهم المشروعات الداعمة لتوطين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجامعات من خلال استراتيجية التدويل. إذ يسعى هذا المشروع الى تطوير البنية التحتية لمعامل

التعليم الإلكتروني بمركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة. كما يساهم - فى نفس الوقت - فى تطوير مجموعة متكاملة من المقررات الدراسية وتدريب العاملين بالمركز على استخدامها من خلال نظام حديث لإدارة المقررات الدراسية (LMS). وبالطبع فإن المقررات والبرامج الدراسية التى تقدم من مركز التعليم المفتوح تكون من خلال الشبكة العنكبوتية للمعلومات (Internet)

- انشاء فروع - أو برامج أكاديمية - لجامعة القاهرة على المستوى الإقليمي وعلى وجه الخصوص بالدول العربية.

وعلى مستوى البحث العلمى اعتمد مجلس جامعة القاهرة التوجهات والسياسات والآليات التالية للتدويل:

- التوسع فى المشروعات البحثية المشتركة مع العالم الخارجى، بالتركيز على المشروعات التى تساهم فى تطوير منهجيات وأساليب البحث العلمى بالجامعة، والمشروعات التى تدعم بناء البنية التحتية البحثية، والمشروعات التى ينتج عنها تأثير مجتمعى أو تلك التى تساعد فى ايجاد حلول لأحدى المشاكل القومية. وبناءً على ما سبق لا يمثل التمويل أولوية بالنسبة لجامعة القاهرة عند اختيارها للمشروعات والبرامج البحثية المشتركة. ومن الملاحظ - وفق المؤشرات البحثية لجامعة القاهرة - أن هناك تزايد كبير فى عدد المشروعات التى تمولها (أو التى تشارك فى تمويلها) مؤسسات أو جامعات أجنبية. وقد تأكد هذا التوجه التمولي بدأ منذ نهاية حقبة التسعينات من القرن الماضى. وإستفاد من هذا التمويل - بشكل أساسى - كل من القطاع الأكاديمي للعلوم الأساسية (بنسبة ٤٠%) من المشروعات) وقطاع العلوم الهندسية (بنسبة ٤٢%) من المشروعات) خلال الفترة من عام ١٩٩٥ وحتى نهاية عام ٢٠٠٥. كما خُصصت نسبة تصل الى (٥٣%) للبحوث فى مجال القطاعات الصناعية فى حين استفاد قطاع الخدمات بنسبة تقدر بنحو (١٩%) من جملة التمويل الأجنبى (خورشيد 2006b).

- تسعى جامعة القاهرة الى زيادة الحراك البحثى لأعضاء هيئة التدريس مع الجامعات الرائدة فى هذا المجال. ووفق سياسات التدويل المعتمدة

من الجامعة، من حق الباحثين الشباب – أى الحاصلين على درجة الدكتوراه حديثاً – الاستفادة بمهام علمية فى احدى الجامعات أو المراكز البحثية المتخصصة فى حدود عامين بحد أقصى. كما يمكن للباحثين ذوى الخبرة فى التدريس والبحث العلمى أن يمضون من ستة أشهر الى عام كامل فى أحد المعامل البحثية المتقدمة أو المراكز البحثية بالجامعات ذات الريادة فى هذا المجال. وتتوجه الجامعة - فى الوقت الراهن - الى التفاعل مع المشروع الأوروبى الجديد (Erasmus for All) الذى يوفر منح بحثية لشباب الباحثين والأساتذة ذوى الخبرة البحثية، على حد سواء. وتتوجه خطة البحث العلمى لجامعة القاهرة (٢٠٠٦ - ٢٠١١) المعدة من قبل قطاع الدراسات العليا والبحوث - بالإضافة الى ما سبق - الى اعادة صياغة إتفاقياتها الثقافية والعلمية مع الجامعات العالمية بحيث يتزايد التوجه نحو التوسع فى العلاقات البحثية ودعم الباحثين. وتمثل الاتفاقية العلمية مع جامعة أولم (ULM) بألمانيا أحد الإنجازات الهامة فى هذا الصدد. وأخيراً، فإن جامعة القاهرة تدعم المشروعات البحثية للشباب وتشجعهم على إضفاء بُعد دولى - أو متعدد الثقافات البحثية - على المقترحات البحثية المقدمة كأحد معايير التقييم المستخدمة (خورشيد 2006a)

• تدعم جامعة القاهرة مشاركة أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات العلمية وعرض دراساتهم العلمية على مجتمع الباحثين فى مجال تخصصهم، وفق ما يتم فى معظم الجامعات المصرية والعالمية. بالإضافة الى ما سبق، تنظم جامعة القاهرة - بشكل دورى - مؤتمراً علمياً دولياً متعدد التخصصات فى مجال البحث والتطوير والابتكار. وبخلاف تعظيم فرص التفاعل مع المدارس البحثية الأجنبية من خلال المؤتمر، فإنه يمثل منتدى علمى يسمح بعرض الانتاج البحثى للجامعة ومناقشته وتقييمه بهدف تحديد مدى الاستفادة منه فى القطاعات الانتاجية والخدمية. كما يخصص المؤتمر عدد من جلساته ونواته لمناقشة القضايا العامة للبحث العلمى الجامعى وتخطيطه وإدارته. فعلى سبيل المثال تم تنظيم جزء من جلسات المؤتمر الدولى الثانى لجامعة القاهرة لمناقشة خطتها البحثية الخمسية من ناحية، ولطرح القضايا التى يعانى منها البحث العلمى بالجامعات المصرية، من ناحية

أخرى. كما تُخصص بعض الجلسات لمشاكل توطين البنية البحثية الحديثة بالجامعات (مثل الحضانات التكنولوجية والمنتجات البحثية ومراكز التميز والابتكار) وتتصدى بشكل عملي لمحددات ربط النتائج البحثية باحتياجات المجتمع.

● تشارك الجامعة في العديد من المعاهد (أو المراكز) البحثية الافتراضية وشبكات المعلومات البحثية على المستوى الإقليمي والعالمى. وتقدم ادارة الجامعة الدعم الكامل لباحثيها في هذا الشأن كأحد عناصر استراتيجية تدويل التعليم والبحث العلمى. فمن الضرورى أن يعتمد الباحث - فى الألفية الثالثة - على بنية معلوماتية بحثية متكاملة - من خلال الشبكة العنكبوتية - للتعرف على التوجهات العلمية ومراكز التميز العلمى ومؤسسات التمويل والجامعات العاملة والنشر العلمى فى مجال تخصصه. ويرتبط بالبنية المعلوماتية البحثية عدد من المواقع الالكترونية للمؤسسات الدولية المختصة بهذا المجال - مثل منظمة اليونسكو (Unesco) والبنك الدولى (World Bank) ومنظمة التنمية والتعاون الدولى (OECD) - التى يتعين على الباحث العلمى متابعتها بشكل منتظم. وفى كل الأحوال، تُعد البنية المعلوماتية التعليمية والبحثية أحد الأدوات الضرورية لنجاح استراتيجيات التدويل.

● نظراً لإعتماد برامج الدراسات العليا المشتركة على المدارس البحثية بتجمع الجامعات (Consortium of Universities)، فقد توجهت جامعة القاهرة الى التفاعل مع ثقافات بحثية متنوعة من المتوقع أن تثرى جهودها فى البحث والتطوير والابتكار فى اطار استراتيجية العولمة.

تاسعاً: الخلاصة

تسعى استراتيجية تدويل التعليم العالى الى " اضافة بُعد دولى متعدد الثقافات على الأهداف والمهام التدريسية والبحثية والخدمية المجتمعية للجامعات، وعلى قدرة وجدارة خريج مؤسسات التعليم العالى". ومن ثم فإنها تُعد عملية ديناميكية متكاملة ومتعددة الأبعاد تهدف الى تعزيز قدرات المنظومة التعليمية والبحثية بالجامعة وتنمية مواردها وتحسين جودة مخرجاتها.

ويخضع التعليم العالى والبحث العلمى فى جميع انحاء العالم - فى الوقت الراهن - لعملية تدويل على نطاق غير مسبوق وبمعدلات سريعة، ومن ثم فإنه يتعين على الحكومات ومؤسسات التعليم فى كافة أرجاء العالم أن تتكيف مع هذا الواقع الجديد وفق أبعاده المتعددة. وتوضح أحصاءات التعليم العالى على المستوى العالمى - وفق مؤشرات منظمة اليونسكو والاتحاد الدولى للجامعات - أن الرؤية والرسالة والخطة الاستراتيجية لأعداد متزايدة من الجامعات - على مستوى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء - تتضمن البعد الدولى وتطبق سياسات للتدويل، اما لتحسين جودة العملية التعليمية والبحثية بها أو لتعظيم قدرتها التنافسية على المستوى الدولى أو لزيادة قدرات خريجها للتواءم مع عصر العلم والمعرفة أو لتفاعلها مع ثقافات تعليمية وبحثية مغايرة.

وقد واكب التوجه نحو تدويل التعليم العالى والبحث العلمى - وارتبط به - حدوث تطورات أو تغيرات غير مسبوقة فى مناخ التعليم العالى وأنماط ادارته وتخطيطه وهياكله المؤسسية وبرامجه الأكاديمية ومنهجيته التعليمية والتدريسية وتوجهاته البحثية ودوره فى خدمة مجتمعه فى العصر المعرفى بالألفية الثالثة. وتتلخص هذه التغيرات فى حدوث طفرة كمية فى الطلب على خدمات التعليم العالى ومن ثم فى أعداد طلابه، وظهور مقدمين جُدد للخدمات التعليمية، وتحقق تنوع فى أنماط التدريس والتعلم وأساليبه وتكنولوجياته المعتمدة على تقنية المعلومات والاتصالات، وتزايد الحراك الأكاديمى للطلاب عبر الحدود وبين الدول، ووجود توقعات راسخة بمزيد من الشفافية فى نظم التعليم العالى وآليات ضمان الجودة والاعتماد، وتعاضم أهمية الدور البحثى للجامعات، وظهور مؤسسات تعليم عال غير جامعية لمواكبة التنوع فى البرامج والدرجات العلمية. وقد ساهم هذا المناخ التعليمى الجديد بالألفية الثالثة فى تزايد الطلب على صياغة استراتيجيات لتدويل التعليم العالى والبحث العلمى الجامعى ورسم سياساته وبرامجه التنفيذية.

بيد أن التوسع فى تطبيق استراتيجيات تدويل التعليم العالى فى ظل الخصائص المغايرة لمناخه التعليمى والبحثى فى العصر المعرفى، قد ارتبط بظاهرة العولمة (أو الكوكبية) التى تعاضم تأثيرها فى الألفية الثالثة. وتعد العولمة توجهاً عالمياً يتمثل فى حرية انتقال الأفكار والسلع والخدمات والأفراد وإزالة القيود عن حركتها عبر الحدود وبين الدول والقارات. وقد ساهم فى

شروع هذا التوجه عالمياً اتفاقيات التجارة الدولية لتحرير السلع والخدمات (الجات) التي تقودها منظمة التجارة الدولية (WTO). وحيث أنه يمكن اعتبار التعليم العالي والبحث العلمي – من وجهة النظر الاقتصادية – من الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية والبحثية (عرض الخدمات التعليمية والبحثية) الى المجتمع بقطاعاته المختلفة (الطلب على الخدمات التعليمية والبحثية)، فإنه من المتوقع تأثرهما – بشكل مباشر – بهذا التوجه. أى ان ظاهرة العولمة ستساهم فى إلغاء القيود على حركة أعضاء هيئة التدريس والطلاب والبرامج الأكاديمية والمؤسسات التعليمية عبر الحدود، بهدف تحقيق التكامل والتشابك فى أسواق التعليم العالي على الصعيد العالمى. ومن هنا فإنه يمكن النظر الى العولمة كعملية ترتبط بالتوسع فى أسواق الخدمات التعليمية واقتصادياتها.

وبرغم كونهما توجهان عالميان، فإن التدويل يختلف عن ظاهرة العولمة فى كونه توجهاً استراتيجياً يتعين على الجامعات والمؤسسات التعليمية تبنيه ورسم السياسات الرامية الى تحقيق أهدافه. ولتأكيد الاختلاف بين الظاهرة الكونية للعولمة واستراتيجية التدويل فقد ذهب بعض خبراء التعليم العالى الى تسميته "بالتدويل غير الهادف للربح". كما أقرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) استراتيجية التدويل بوصفها أحد معايير تقييم أداء مؤسسات التعليم العالى فى اطار منظومة ضمان الجودة والاعتماد.

نخلص مما سبق أن تدويل أنشطة ومهام الجامعات – التعليمية والبحثية والخدمية المجتمعية – يعد توجهاً استراتيجياً يتعين تبنيه من قبل الجامعات فى اطار ظاهرة العولمة وبالأخذ فى الاعتبار بالمناخ التعليمي الجديد فى عصر الألفية الثالثة. وبرغم تعدد السياسات والبرامج التي يمكن تبنيها فى هذا المجال، فإنها من المفروض أن تساهم فى مجملها فى تطوير العملية التعليمية والبحثية الجامعية وتحديثها وتعزيز قدراتها وتحسين جودتها.

أى أن التدويل يمثل استراتيجية تهدف – من ناحية – الى التفاعل مع معطيات العولمة والمناخ التعليمي الحديث، وتسعى – من ناحية أخرى – الى تعزيز قدرات منظومة التعليم العالى.

وتفيد المسوح الاحصائية – التى يقوم بها الاتحاد الدولى للجامعات بدعم من منظمة اليونسكو – الى عدد من النقاط العامة منها:

- ١- توسع الجامعات - بالدول المتقدمة والنامية على حد سواء - فى تطبيق استراتيجية التدويل منذ بداية الألفية الثالثة. حيث تدرج أكثر من (٨٠%) من الجامعات - على المستوى العالمى - التدويل ضمن رسالتها وخطتها الاستراتيجية.
- ٢- تنوع أشكال وأساليب تطبيق التدويل بالجامعات، وتباين الأهمية النسبية لهذه الأشكال والسياسات وفق الخصائص الأكاديمية والسمات التنظيمية والهيكل التعليمية والقدرات البحثية المميزة للجامعات محل الدراسة.
- ٣- تباين الأهمية النسبية لسياسات وبرامج التدويل على مستوى القارات ومن اقليم جغرافى الى آخر.
- ٤- يحتل التعاون البحثى والأكاديمى بين الجامعات وتوافر الموارد المالية مرتبة متقدمة فى سلم أولويات تدويل الجامعات النامية عموماً ودول منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص.
- ٥- يُعد تزايد وعى الطلاب وأعضاء هيئة التدريس بأهمية التدويل من أهم الانعكاسات الموجبة لتطبيقه - على المستوى العالمى - ويلي ذلك فى الأهمية التحسن المتوقع فى "قدرات البحث العلمى والانتاج المعرفى".
- ٦- يُعد الدعم السياسى والأكاديمى للقيادات الجامعية من أهم القوى الدافعة الداخلية (أى داخل الجامعة) لنجاح تجربة التدويل، فى حين تمثل السياسات الحكومية ودعم قطاع الأعمال أهم القوى الخارجية الدافعة للتدويل.
- ٧- يعتبر المنطق الرامى الى إعداد الطلاب للتفاعل مع أسواق عمل فى عالم يتسم بالعولمة، من أهم أسباب التوجه لتدويل التعليم العالى، على مستوى جامعات العالم. يلى ذلك فى الأهمية المنطق الرامى الى تحسين جودة التعليم والارتقاء بسمعة وريادة الجامعة. من ناحية أخرى، اختارت جامعات البحث الاحصائى بالقارة الافريقية ومنطقة الشرق الأوسط التوجه نحو "دعم البحث العلمى والقدرة على انتاج المعرفة" كأهم منطق لتبنى استراتيجية التدويل.
- ٨- تتركز مخاطر عملية تدويل التعليم العالى فى "التوسع فى تجارة البرامج التعليمية **Commoditization of Academic Programs**" وتسرب العقول أو هجرتها من الدول النامية الى الدول المتقدمة.

وتتلخص أهم المعوقات في نقص مصادر التمويل، وتراجع اهتمام أعضاء هيئة التدريس ونقص خبراتهم الأكاديمية وعدم وجود تعدد لغوى (أى عائق اللغات الأجنبية).

٩- يمثل الحراك الأكاديمي والتبادل العلمي والثقافي للطلاب أهمية قصوى بين أنشطة التدويل بشكل عام، في حين أن تطوير برامج أكاديمية أجنبية بالجامعات أو انشاء فروع مستقلة لجامعات أجنبية يمثلان الأنشطة الأقل قبولاً وأولوية من قبل الجامعات المتضمنة بالبحث.

١٠- من حيث اهتمام القيادات الجامعية وتفضيلاتها، تلقى الأنشطة الخاصة بالحراك الأكاديمي للطلاب والتعاون البحثي بين الجامعات اهتماماً خاصاً.

١١- تتبنى نحو (٥٤%) من جامعات المسح الاحصائي أسلوباً مشترك يجمع بين مركزية ولا مركزية الادارة واتخاذ القرار فيما يخص عملية التدويل، في حين تتبنى (٢٥%) من الجامعات نظاماً مركزياً. ويتولى نائب رئيس الجامعة - أو أحد الأساتذة ذوى الخبرة الأكاديمية والبحثية - ادارة أنشطة التدويل. وفي معظم الجامعات لا يزيد عدد أعضاء الهيئة العلمية المختصون بالتدويل عن (١٠) أشخاص فقط.

١٢- تشترط نسبة (٥٠%) من الجامعات تعلم لغة أجنبية كأحد متطلبات التدويل، في حين أن (٥٦%) من الجامعات المشاركة في البحث اختارت اللغة الانجليزية كلغة أجنبية أولى.

وفي اطار المؤشرات التحليلية والنتائج السابقة يمكن لكل جامعة اختيار استراتيجيتها للتدويل - وحزمة السياسات والبرامج الرامية الى تحقيقها - وفق طبيعتها الأكاديمية وسمااتها البحثية وقدراتها التنظيمية من ناحية، واختياراتها التنموية ورؤيتها المستقبلية وخطتها الاستراتيجية من ناحية أخرى.

هذا وقد تضمن البحث الاحصائي - الذى قام بإعداده الاتحاد الدولى للجامعات (IAU) - العديد من المعلومات والمؤشرات التحليلية التى تسمح بصياغة الرؤى والتوجهات فى مجال تطبيق تدويل التعليم العالى. ومن ثم فقد شددت نتائج البحث الاحصائي الانتباه - لدى القيادات الجامعية والمهتمين بتطوير التعليم العالى وتعزيز قدراته - الى عدد من التوجهات العامة التى يمكن الارتكاز عليها لصياغة السياسات وتحديد آليات وبدائل التطبيق نذكر منها على سبيل المثال:

• برغم احتلال "الحراك الأكاديمي للطلاب" لمرتبة متقدمة في سلم أولويات استراتيجية تدويل التعليم العالي، فإن معدلات الحراك الفعلية – وفق المؤشرات الكمية – تُعد محدودة العدد الى حد كبير. وتتوافق هذه النتيجة أيضاً مع أعداد المنح الدراسية والدعم المالي المقدم الى الطلاب.

• تنفيذ نتائج البحث أن سلم أولويات أنشطة التدويل يعتمد على حجم المؤسسة التعليمية محل الدراسة. بيد أن حجم الجامعات لا يُعد عنصراً مؤثراً عند تحديد العوائق والقيود التي تحد من تنفيذ سياسات التدويل.

• تدل النتائج على وجود علاقة تبادلية بين المنطق الحاكم لتبنى استراتيجية التدويل والانشطة ذات الأولوية في تطبيقها.

• تتسم النتائج العامة على المستوى التجميعي بكونها متباينة الى حد ما عند رصد الظواهر والسياسات المطبقة على المستوى الاقليمي. ويعود ذلك بالطبع الى تباين مستوى التنمية والتقدم الاقتصادي والاختلاف في التوجهات والرؤى والاولويات عبر الأقاليم وبين الدول.

• تشير النتائج الى حدوث تغيرات في الأولويات المرتبطة بسياسات وأنشطة التدويل بين البحث الاحصائي الراهن والبحوث السابقة للأعوام (٢٠٠٥، ٢٠٠٣). بيد أن النتائج لا تسمح بتحديد العوامل التي ساهمت في هذه التغيرات وبرغم أهمية نتائج البحوث الاحصائية فإنه يمكن رصد عدد من القضايا التي تتطلب مزيداً من الدراسة والتحليل مثل:

- التمثيل النسبي للجامعات بالعينة العشوائية المستخدمة وتوزيعها الجغرافي وخصائص الدول التابعة لها ومستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة بها، ومن ثم امكانية الوصول الى نتائج تجميعية أكثر دقة واتساقاً على المستوى العالمي.

- تتطلب دراسة التطور الزمني في استراتيجيات تدويل التعليم العالي والتغيرات التي تطرأ على الاولويات والبدائل المستخدمة ومدى نجاحها في تحقيق الاهداف التعليمية والبحثية، سلسلة زمنية من المؤشرات تتعدى السنوات الثلاث المتوافرة في الوقت الراهن (٢٠٠٥، ٢٠٠٣، ٢٠٠٩). إذ أنه من المتوقع أن تؤثر التغيرات

الاقتصادية والسياسية العالمية والقفزات التكنولوجية والعلمية المرتبطة بنظم المعلومات والاتصالات على مناخ التعليم العالى والبحث العلمى ومن ثم على منطق وأهمية وألوية السياسات فى مجال التدويل على وجه العموم. فقد أكدت نتائج البحث الاحصائى الأخير (٢٠٠٩) على استمرار الأهمية النسبية لبعض الأنشطة المرتبطة بالتدويل، فى حين تراجعت أنشطة اخرى من حيث الأهمية. وحيث أن استراتيجية التدويل تتسم بالديناميكية والتطور المستمر فإنه يكون من الصعوبة بمكان الوصول الى الآليات المثلى للتطبيق فى الوقت الراهن.

- بعض النتائج التجميعية للبحث الاحصائى قد لا تتوافق مع المنطق التعليمى. إذ من المتفق عليه أن أهداف التدويل - وعلى وجه الخصوص تلك المرتبطة بالتعليم والبحث العلمى - تركز بشكل كبير على المشاركة الفعالة من أعضاء الهيئة العلمية (أو التدريسية) بالجامعات. وبرغم ذلك فإن نتائج البحث الاحصائى لا تفيد بارتفاع مستوى أهميتها النسبية بين توجهات وسياسات التدويل.

- برغم اجماع الجامعات - بالدول النامية والمتقدمة - على أهمية التمويل كعائق رئيسى لتحقيق أهداف التدويل، فإن البحث الاحصائى لم يتصدى لدور التدويل فى توفير دعم مالى اضافى لتطوير الجامعات. فعلى سبيل المثال، تعد الإيرادات المحصلة من الطلاب الوافدين الى الجامعات الاسترالية من أهم مصادر تمويلها فى ظل توجهها لتبنى استراتيجية تدويل التعليم. كما تفيد مؤشرات جامعة القاهرة - فى ظل تبنيها لسياسات تدويلية - الى تزايد نصيب المشروعات البحثية من التمويل الخارجى خلال العشر سنوات الاولى من الألفية الثالثة بالمقارنة بحقبة السبعينات من القرن الماضى. وبرغم أن تمويل التعليم العالى والبحث الجامعى لا يتعين اعتباره متغيراً حاكماً لتبنى استراتيجية التدويل، إلا أنه يمكن الاعتماد عليه كعاملاً مساعداً لإستكمال متطلبات تطوير العملية التعليمية والبحثية بالجامعات.

عاشراً: المراجع الأجنبية

- 1- International Association of Universities (IAU) (2010) “Internationalization of Higher Education: Global Trends & Regional Perspectives”, International Association of Universities (IAU), September.
- 2- Knight, J (2008) “Internationalization of Higher Education: Are we on the right track? “ The Global University – Academic Matters, The Journal of Higher Education, October/November.
- 3- Van der Wende, M.C (2007) “Internationalization of Higher Education in the OECS countries: Challenges and Opportunities for the Coming Decade” Journal of Studies in International Education, 11, 24.
- 4- Knight, J (2004) “Internationalization Remodeled: Definitions, Rationales and Approaches”, Journal for Studies in International Education, Vol.8, No.1.
- 5- Daniel, J(2004) “Education Across Borders: What is Appropriate ?”, Keynote presentation at First UK international Education Conference Going Global: The International Education, Edinburg.
- 6- UNESCO (2003) “ Globalisation et Universités – Nouvel Espace, Nouveaux Acteurs” Editions UNESCO & Les Press De L’Université LAVAL.
- 7- UNESCO (2002q) “Globalization and the Market in Higher Education – Quality, Accreditation and Qualifications” UNESCO publishing and Economica.
- 8- UNESCO (2002b) “L’évaluation tout au long de la vie – Défis du vingt et unième siècle” Editions UNESCO.
- 9- UNESCO, Institute of Statistics, www.uis.unesco.org

المراجع العربية

- ١- معنز خورشيد (2012q) " التعليم العالى وأسواق العمل العربية – دراسة تحليلية " المؤتمر العربي الأول عن استراتيجيات التعليم العالى وتخطيط الموارد البشرية، المنظمة العربية للتنمية الادارية، الأردن ٢٤-٢٦ أبريل.
- ٢- معنز خورشيد (٢٠١٢) " رؤية استراتيجية للمجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى فى عصر المعرفة بالألفية الثالثة " تقرير فنى، المجلس العربى للدراسات العليا والبحث العلمى، اتحاد الجامعات العربية، الجامعة الهاشمية، ديسمبر.
- ٣- أدريانا جاراميلو وتوماس ميلونيو (٢٠١١) " تحقيق الاستدامة المالية مع ضمان جودة التعليم العالى فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا " الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الدولى، أغسطس.
- ٤- معنز خورشيد (٢٠١٠) " التعليم العالى المصرى بعيون دولية " مجلة وجهات نظر، جزء ١٢، عدد ١٤٠، سبتمبر.
- ٥- معنز خورشيد ومحسن يوسف (٢٠٠٩) " حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالى والبحث العلمى فى مصر " منتدى الإصلاح العربى، مكتبة الاسكندرية.
- ٦- معنز خورشيد (٢٠٠٧) " التعليم العالى من الاتاحة الى الجودة " مجلة وجهات نظر، جزء ٩، عدد ٩٧، فبراير.
- ٧- معنز خورشيد (2006q) " خطة جامعة القاهرة للبحث العلمى (٢٠٠٦ – ٢٠١١) – الاطار العام " جامعة القاهرة، ١٥ يونيو.
- ٨- معنز خورشيد (2006b) " مشروع جامعة القاهرة لتطوير الدراسات العليا " جامعة القاهرة، ٢٠ يوليو.
- ٩- معنز خورشيد (2006c) " استراتيجية جامعة القاهرة لتدويل التعليم العالى والبحث العلمى " تقرير غير منشور، قطاع الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، مارس.
- ١٠- معنز خورشيد (٢٠٠٥) "استراتيجيات تنويع نظم التعليم العالى ومصادر تمويلها – السياسات والبرامج والخبرة الدولية " مجلة وجهات نظر، جزء ٧، عدد ٧٥، أبريل.
- ١١- معنز خورشيد (2004q) " الجامعات فى عصر 'الجات' ومستقبل التعليم العالى" مجلة وجهات نظر جزء ٦، عدد ٦٨، سبتمبر.
- ١٢- معنز خورشيد (2004b) " الدراسات العليا فى مصر: الوضع الراهن وسياسات التطوير " تقرير فنى، قطاع الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، أبريل.